الحدائق الخضر في العمارة تتحول إلى مراع للماشية

ميسان / محمد الحمراني

تعاني الحدائق العامة ضمن الحزام الاخضر في مدينة العمارة من أهمال كبير وهي بحاجة ماسة إلى من ينقذها فالأشجار تنمو بصورة عشوائية والعشب يعاني من العطش ولكن كيف يحصل هذا والحزام الاخضر بطول أكثر من ٤ كم بمحاذاة نهر دجلة وقريب من أنظار الجميع؟.

شيخوخة الاشجار

تجولنا في الحزام الاخضر ولاحظنا بأن اغلب أصحاب الكازينوهات ... تركوا الحدائق على ما هي عليه وقال لنا صاحب كازينو دجلة : ان اهمال الحدائق يأتي بسبب عدم الجذب وعدم ارتياد المواطنين اليها في هذا الفصل مما اسهم في عدم ادامتها وانا وبقية أصحاب الكازينوهات ننتظر الصيف من اجل اعادة الحياة اليها .

وفي جولتنا لاحظنا العديد من النفايات تتجمع حول العشب واغلب الاشجار غير مشذبة وتنتشر علب السجائر واكياس النايلون الملونة فيها ولا يوجد في النهر الصغير ولا قطرة ماء...

ويقول المواطن (احمد وهاب) الذي التقيناه في كازينو (النجماوي) : اغلب هذه الحدائق تعود إلى الدولة ومن الضروري ان تكون الدولة مراقبة لعمل المؤجرين ولكن للأسف هذا لم يحصل فكيف بالامكان تقويم عمل بدون رقابة؟ ان الحدائق العامة في العمارة بحاجة إلى من يرعاها فهل بأمكان حديقة ان تعيش بلا فلاح وتقع؟ وعلى دائرة بلدية العمارة مسؤولية متابعة مثل هكذا مشاكل ومعالجتها قبل ان تموت الاشجار.

الاغنام ترعى في الحدائق العامة

في حديقة اخرى شاهدنا قطيعاً من الاغنام يرعى فيها فسألنا صاحبها عن سبب ذلك فأجاب: ان هذه الارض الخضراء خالية ولا يوجد احد يمنعني فجلبت اغنامي لتأكل من العشب وأضاف ان اشخاصاً آخرين يجلبون الابقار وكذلك الخيول فتخيلت انني اتجول في حديقة حيوانات!

ولكن اين سيجلس البشر والحيوانات تطوق بعض الحدائق؟..

عن هذا السؤال أجاب (احمد) صاحب كازينو العمارة قائلا: ان اغلب الذين يتجاوزون على الحدائق ذوو طبائع ريفية وليس من السهل التفاهم معهم واغلبهم يحملون اسلحة اسفل ثيابهم فعلى اجهزة الدولة ان تتدخل فالحدائق بالنهاية ليست ملكاً شخصياً لأحد.

واخيراً فإن على بلدية العمارة وشرطة محافظة ميسان تقع مسؤولية كبيرة في محاسبة كل من يتجاوز على جمال هذه الحدائق والتي تمثل ميزة جمالية لمحافظة ميسان ترافق نهر دجلة من لحظة دخوله إلى المحافظة حتى طريق المغادرة.

مراقب

عبد الحسن

مواطن يطالب بالتحقيق في هذا الموضوع

هيئة السياحة تفرط بفنادق الدرجة الاولى على حساب المستثمرين

وقعت وزارة الثقافة وهيئة السياحة التابعة لها عقوداً لاعادة اعمار واستثمار ثلاثة فنادق بخمسة نجوم هي (نينوى اوبروي والموصل والسدير) بصيغة المشاركة... وكان نتيجة هذه العقود غير القانونية الاستحواذ على هذه الفنادق من قبل المستثمر وضياع حقوق المساهمين.

هذا ما طرحه المواطن عبد اللطيف كاظم في رسالته التي بعث بهاالى المدى وهو يتحدث فيها عن موضوع منح هذه الفنادق وبابخس الاثمان وبالتقسيط المريح لمستثمر، عقد صفقة على حساب حقوق المساهمين.

ويضيف في رسالته ان (قيمة كل فندق من هذه الفنادق تزيد على "١٠٠" مليون دولار وقد تصل إلى "٢٠٠" مليون دولار ولكن المستثمر وازاء ما يصرفه من مبالغ قليلة يتسلم الفندق ارضاً وبناءً ولا يجوز للمالك دخول الفندق أو الاطلاع على وارداته ومصروفاته وامعاناً في التلاعب سجل المستثمر ديناً على فندق السدير قدره (٩,٨) مليون دولار في حين ان كل المطلعين على اعمار الفندق يعرفون ان حقيقة المبلغ المصروف على اعمار هذا الفندق لا يتجاوز المليوني دولار. فكيف اعترف مجلس ادارة الفندق بهذا الدين؟!!

والطامة الكبرى ان بنود العقد وزعت الارباح لتكون حصة الاسد للمستثمر والفتات للمالك إذا ما تم تحقيق اية ارباح... ومع ذلك ولأن الذي يتحكم بالواردات والمصروفات هو المستثمر فان السجلات تشير فقط إلى خسائر مستمرة كما حصل مع فندق السدير الذي اشارت سجلاته إلى خسارة كل غرفة لمبلغ أكثر من دولار امعاناً في النهب ولكي لا يتم استرجاع الفندق ابداً...

ويقول المواطن ان العقود التي ابرمت مع المستثمر غير قانونية وتفتقد إلى ابسط شروط المناقصات حيث ان من اعطي له حق الاستثمار هي شركة لا علاقة لها بالاعمار وليس لديها خبرة بالعمل، بل ان وزارة الثقافة وهيئة السياحة تعمل (لمنح) فندق البصرة شيراتون إلى مستثمر آخر وبنفس الطريقة وقد تمكنا من افشال المحاولة الاولى التي جرت مع شركة للسفرات السياحية والان تجري محاولة ثانية لاختطاف هذا الفندق وبالتنسيق مع هيئة السياحة وتسليمه إلى شركة سومر. (اصل عملها بيع السكائر).

وناشد المواطن الجهات المعنية وبالخصوص لجنة النزاهة لوضع حد لمثل هذه العقود المشبوهة والتحقيق مع وزارة الثقافة وهيئة السياحة حول هذه الاعمال، حفاظاً على حقوق المساهمين والدولة على حدٍ سواء...

إلى الدوائر الخدمية

هل يتطلب الامر ان نرشدكم إلى التنسيق ؟

طارق الجبوري

واحدة من المشكلات التي ما زالت تعاني منها الدوائرالخدمية وتنعكس سلباً على خدماتها القليلة للمواطنين، هي غياب التنسيق في ما بينها وبما يؤدي ، ان صح التعبير، إلى تقاطع اعمال الخدمات...

فما ان تنجز ملاكات الشركة العامة للاتصالات والبريد اصلاح كيبل أو كابينة في احدى المناطق حتى تباشر دوائر اخرى كالكهرباء أو الماء بتنفيذ مشاريعها لتؤدي إلى تخريب ما انجزته شركة الاتصالات ... بل الامر يصل في بعض الاحيان إلى حد تقاطع عمل مديريات تعمل في دائرة واحدة، والامثلة كثيرة على ذلك ولا حصر لها ومنها ان أمانة بغداد قامت وباشراف دائرة المشاريع باكساء وتبليط عدد من الشوارع في بغداد وما ان اكملت اعمالها حتى قامت بعدها دوائر المجاري والماء بازالة طبقة الاسفلت التي غطت فتحات شبكة الماء والمجاري وكان يمكن تلافي هذه الحالة لو كان هنالك تنسيق عمل بين الدوائر الثلاث...

ان استمرار حالة عدم التنسيق هذه تؤدي وببساطة إلى هدر في الجهود والمال العام الذي نحن بأمس الحاجة اليه خاصة ان اغلب الوزارات تضع موضوعة التخصيصات المالية وقلتها في رأس المبررات لدفع تهمة تقصيرها في اداء واجباتها.

ان مشكلة التقاطع في الخدمات ليست جديدة على الوزارات وقد تشكلت لجان مركزية واخرى فرعية للحد منها وكان من ضمن قراراتها وضع غرامات مالية على الدائرة التي تسبب اعمالها تخريب دائرة اخرى...

ونعتقد ان معالجة هذا الموضوع لا يتطلب سوى قيام تفاهم مشترك بين الدوائر الخدمية في المناطق كأن يتصل مدير اسالة الماء في المنصور بمدير البدالة ليستعلم منه عن خرائط مد كيبلات وغيرها قبل المباشرة بالحفريات التي تقتضيها اعمالهم وهكذا .

ان دائرة البلدية في المنصور والمسؤولين في بدالة المأمون قاموا بمثل هذا الاجراء الذي نتمنى ان يعمم بين كل الدوائر الخدمية لصالح المواطن الذي يشكو من تدني مستوى الخدمات في كل شيء...

أصحاب الافران يطالبون بحصصهم من النفط

المواطن مهدي صالح صاحب فرن صمون المائدة الاعظمية/ شارع عمر بن عبد العزيز / جاء إلى استعلامات (المدى) وهو يحمل شكوى تخص توزيع النفط على الافران المنتشرة في بغداد والمحافظات حيث اكد ان مديرية توزيع المنتجات النفطية في الكيلاني خصصت لهم حصصاً من النفط لتمشية اعمالهم. الا ان محطات التوزيع لم تنفذ أمر المديرية ويواجهوننا يومياً باعذار واهية بعيدة عن المنطق في الوقت الذي نشاهد العشرات من تجار السوق السوداء يعرضون علينا الكميات التي نحتاجها وباسعار لا تصدق مما تؤثر في كلفة الصمونة.

وتساءل المواطن عن كيفية حصول هؤلاء على النفط من هذه المحطات في الوقت الذي تعتذر فيه عن تزويدنا بحصصنا المقررة رسميا من المديرية ولذلك ندعو وزارة النفط ان تشكل فرق تفتيش لمراقبة احتيال أصحاب المحطات على حصة الافران وبيعها في السوق السوداء.

سفوان ناحية زراعية بحاجة إلى اغطية بلاستيكية

البصرة: عبد الحسين الغراوي

ناحية سفوان الحدودية بالرغم من اهميتها الستراتيجية كمنفذ حدودي يربط العراق بدول الخليج براً... انها تعاني من نقص كبير في الخدمات البلدية وهي ناحية لا تبعد عن مركز البصرة الا (٣٠) كم "المدى" زارت هذه الناحية والتقت برئيس مجلسها البلدي السيد مناضل شنين الجوراني الذي قال: ان سفوان منطقة زراعية مهمة تشتهر بوفرة غلتها من المحاصيل الطماطة والبصل والرقي والبطيخ وتشتهر أيضاً بانتاج محاصيل الزراعية المغطاة الا ان انتاجها تدنى بسبب ارتفاع اسعار الاغطية البلاستيكية وتوزيعها في بغداد وكربلاء والنجف بدلاً منها، فاصبحت هي ومثيلاتها ام قصر والزبير تعاني من غياب الاغطية بعد ان وصل سعر الطن الواحد منها إلى مليونين و ٥٠٠ الف دينار.. مما الحق ضرراً كبيراً في حاصلها وخاصة الطماطة والبصل التي كانت تزود به اغلب محافظات العراق.

والانكى من ذلك انها اصبحت محطة لاستقبال مثل هذه المحاصيل التي تستورد من خارج القطر .

٨ ساعات انقطاع الكهرباء في محلة (٦٠٨)

سكان محلة (٦٠٨) زقاق (١٠) في حي اليرموك المقابل لجامع الروضة المحمدية يعانون من انقطاع التيار الكهربائي عنهم لمدة تزيد عن الثماني ساعات في الصباح.

ويقول المواطن عبد الله جابر راجعنا دائرة الكهرباء لاكثر من مرة وكان جوابهم ان هذا الانقطاع سببه الاحمال الكبيرة على التيار ووجود قناة الشرقية للتلفزيون التي لا يمكن ان تقطع الكهرباء عنها...

ويضيف هذا المواطن نقدر عالياً رسالة (الشرقية الاعلامية) ولكن لا يجوز ان يكون هذا على حسابنا فلتجد دائرة الكهرباء وسيلة اخرى غير حرماننا من الساعات القليلة التي نتمتع بها بنعمة الكهرباء الوطنية. ثم متى نخلص من الاستثناءات؟...

نصب (٨) مضخات جديدة في المناطق الجافة في كربلاء

دعوة إلى عدم هدر المياه الصالحة للشرب

كربلاء: المدى

صرح المهندس احمد الطائي مدير دائرة ماء كربلاء ان الاشهر المقبلة ستشهد تنفيذ عمليات نصب ثماني وحدات ماء جديدة في المناطق الجافة في كربلاء... ان هذه المضخات الثماني سيتم نصبها وتشغيلها في المناطق التي لا توجد فيها مياه الانهر من اجل التغلب على شحة المياه الصالحة للشرب.. واكد ان هذه الوحدات ستعتمد على عمليات حفر الابار ومن ثم القيام بتنقية وتصفية المياه وتقديمها إلى المواطنين. موضحا ان سعة الوحدة الواحدة التي ستخدم قرابة (٥) الاف نسمة تقدر بأكثر من ٥٠٠ الف لتر يوميا وان المديرية في الوقت الحاضر بصدد الكشف الموقعي لغرض تحديد الاماكن التي سيتم فيها نصب وحدات الماء.

خاصة وان الصيف على الابواب وان المواطنين سيكونون بحاجة إلى كميات كبيرة من المياه ...

وقد ناشد الطائي المواطنين بعدم هدر المياه واستعمالها لغير اغراض الطبخ والاستحمام وعدم تبذير الماء الصالح لاغراض سقي المزروعات أو لمحال غسل السيارات التي تهدر كميات كبيرة من المياه وهذا يؤدي إلى حرمان مواطنين آخرين من المياه المعقمة التي تصرف الدولة عليها ملايين الدنانير.

التجارة وامانة بغداد تردان على ما نشرته (المدى)

تلقت "المدى" اجابة من وزارة التجارة على ما نشر في اعداد سابقة للجريدة ننشر نص الاجابة عملاً بحرية الرأي.

إلى : جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها الصادر بتاريخ ٧/ ٢/ ٢٠٠٥ وتحت عنوان من المسؤول عن ذلك؟ تأخر وصول المواد التموينية وفقدان بعض مفرداتها في العمارة" نود بيان الآتي:

١- نؤيد عدم توفر بعض مفردات البطاقة التموينية في محافظة ميسان وبقية المحافظات لعدم وصولها في الوقت المناسب لميناء الشحن وكذلك تلكؤ بعض السواق بإيصال هذه المواد إلى المحافظات.

٢- ورد في جريدتكم وعلى لسان احد الموظفين (بأن المواد موجودة وهناك توجيه بعدم توزيعها) وفي الحقيقة ان هذا الادعاء غير صحيح كون المواد توزع حال وصولها والتي قطعت القوائم بها ولا ينتظر لحين اكمالها وهذا ما يعرفه الوكلاء كافة لمراجعتهم المبيعات بصورة شبه يومية.

ونود ان نبين بان المحافظة لا يزال موقفها لبعض المواد ضعيف ولم توزع بعض هذه المواد وكالآتي:

١- السكر : حصتهم الشهرية ١٧٤٤ طناً وصلهم حاليا ٣٦٠ طناً علما بان المحافظة تطلب ٢/١ حصة من شهر كانون الثاني ,٢٠٠٥

٢- الرز: حصة المحافظة الشهرية ٢٦٥٧ طناً وصلهم حاليا ٢٣٥ طن وتطلب المحافظة جزءاً من حصة شهر كانون الثاني-الماضي.

٣- المساحيق: حصة المحافظة ٢٢٣ طناً وتطلب المحافظة ١٠٦٠ طن للاشهر السابقة.

يرجى الاطلاع ونشر الاجابة.... مع التقدير

المكتب الاعلامي

وزارة التجارة